«البحرين الإسلامي» ينظم ملتقى «الصيرفة الإسلامية بين التنظير الأكاديمي والتطبيق العملي»

أعلن بنك البحرين الإسلامي (BisB)، البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية المبتكرة والمبسطة في مملكة البحرين، تنظيم ملتقاه الثالث للتعريف بعمليات البنوك الإسلامية تحت شعار: «الصيرفة الإسلامية بين التنظير الأكاديمي والتطبيق العملي»، وذلك يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤ في فندق كراون بلازا بالمنامة.

ويأتي تنظيم البنك لهذا الملتقى ليعكس التزامه المستمر بدعم الصناعة المصرفية الإسلامية، ونشر الوعي والثقافة بعملياتها سواءً لدى العاملين بها أو المهتمين بها، حيث شهد الملتقى مشاركة نخبة مرموقة من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، والخبراء والمتخصصين، والأكاديميين وطلبة الصيرفة الإسلامية من مختلف جامعات المملكة.

وسعى الملتقى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: توضيح أهم المنتجات المالية الإسلامية وضوابطها وأسسها ومرجعيتها، بيان وتوضيح حقيقة الصناعة المالية الإسلامية وتطبيقات البنوك الإسلامية، إعانة طلبة العلم على البحث في فقه المعاملات المالية الإسلامية وإيجاد الوظائف الملائمة، الإجابة عk أهم الاستفسارات والملاحظات الموجودة لدى الأساتذة والطلبة، تطوير المناهج العلمية والأكاديمية والمهنية بما يتوافق مع مستجدات فقه المعاملات المالية الإسلامية والصيرفة الإسلامية والربط بين الجوانب العملية والنظرية في مجال الصيرفة الإسلامية.

وقد تضمن جدول أعمال الملتقى جلستين رئيستين، كانت الجلسة الأولى حول المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، وترأسها فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك البحرين الإسلامي، حيث شارك في الحديث عن محاورها كل من: فضيلة الشيخ د. نزيه كمال حماد- رئيس وعضو هيئات شرعية لمؤسسات إسلامية حول العالم وأستاذ الفقه وأصوله في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سابقًا، وفضيلة الشيخ د. فريد هادي- عضو في هيئات شرعية لمؤسسات إسلامية حول العالم ورئيس قسم الصيرفة الإسلامية بجامعة البحرين)سابقاً)، وفضيلة الشيخ د. عبدالله عيسى العايضي- عضو في هيئات شرعية لمؤسسات إسلامية و الأستاذ المشارك بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

أما عن الجلسة الثانية فقد كانت حول فقه المعاملات المالية الإسلامية بين التراث والتجديد، وترأسها فضيلة الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود، رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك البحرين الإسلامي، وشارك في الحديث عن محاورها كل من: فضيلة الشيخ د. خالد محمد السياري، عضو في هيئات شرعية لمؤسسات إسلامية وعضو في هيئة التدريس بالجامعة السعودية الإلكترونية، بالإضافة إلى فضيلة الشيخ د. صلاح الشلهوب عضو في هيئات ولجان شرعية لمؤسسات إسلامية وأستاذ بالجامعة السعودية الإلكترونية.

وقد شهدت الجلستان تعقيبات من قبل نخبة من المختصين في موضوعات الجلستين منهم: فضيلة د. أحمد أسعد كبير المدربين في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية BIBF، وفضيلة د. عبدالرحمن السعدي أستاذ مشارك في جامعة البحرين وأمين ومقرر المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفى)، و فضيلة الشيخ د. بشر موفق لطفي المشرف العام على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي- وأستاذ باحث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي بجامعة قطر.

وأعلن خلال الملتقى عن جائزتين، الأولى عبارة عن منحة مالية للدراسات العليا في تخصص الصيرفة الإسلامية لتمنح لأفضل بحث أو مشروع علمي يخدم قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين. والجائزة الثانية عبارة عن فرصة تدريبية مع هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي مدة سنة واحدة، حيث تخضع كلتا الجائزتين لعدد من المعايير والشروط التي يجب أن تتوافر لدى المترشحين لهما قبل التقديم، وسيكون مجال الترشح لهما متاح حتى ٣١ من ديسمبر ٢٠٢٤م.

وبهذه المناسبة، صرّح فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك البحرين الإسلامي بقوله: «نحن فخورون بتنظيم هذا الملتقى والموضوعات التي نوقشت من قبل نخبة من المتحدثين في قطاع الصيرفة الإسلامية داخل وخارج مملكة البحرين، آملين أن يثمر هذا الملتقى عن عدد من التوصيات الهامة والمقترحات الهادفة التي من شأنها أن تُسهم في رفع معايير قطاع الصيرفة الإسلامية على المستويين النظري والعملي الأمر الذي يؤكد مكانة المملكة كمركز إقليمي متميز في هذا المجال».

ومن جانبها، قالت فاطمة العلوي القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لدى بنك البحرين الإسلامي: «لقد سعدنا بتنظيم هذا الملتقى الذي شهد حضور كوكبة من العلماء والخبراء الدوليين، وعمد إلى استكمال مسيرة النجاح والتقدم عبر مناقشة سُبل تطوير الصيرفة الإسلامية وتطبيق المخرجات على أرض الواقع. متوجهين بالشكر الجزيل الى جميع الحضور والمشاركين، وكل من أسهم في نجاح الملتقى».

ويعتبر بنك البحرين الإسلامي أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليمياً. وقد أسهم بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية إسلامية مبتكرة، وتقديم عدد من الإصدارات الهادفة إلى التعريف بالمعاملات المصرفية الإسلامية. جدير بالذكر أن البنك نظم الملتقيين الأول والثاني في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي، حيث خصص الملتقى الأول للأئمة والخطباء، بينما وجه الملتقى الثاني إلى القانونيين.

الدين العام العالمي

○ عدنان أحمد يوسف.

في آخر مراجعة له، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز الدين العام العالمي ١٠٠ تريليون دولار، أو ٩٣% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في نهاية هذا العام، وسيقترب من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه زيادة تمثل ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٩، أي قبل جائحة كوفيد-١٩.

ونحن نعتقد أن الارتفاع المضطرد في الدين العام قد تم تجاهله من قبل صناع القرار في العالم لفترة طويلة وذلك بحجة حاجة دول العالم إلى مواصلة الانفاق خاصة في سنوات جائحة كورونا. كما أوضحت دراسات صندوق النقد الدولي السابقة أن الخطاب السياسي العام بشأن المالية العامة كان يميل بشكل متزايد نحو زيادة الإنفاق وذلك لمواكبة متطلبات شيخوخة السكان والرعاية الصحية؛ والتحول الأخضر والتكيف مع تغير المناخ؛ والدفاع وأمن الطاقة، بسبب زيادة التوترات الجغرافية-السياسية.

ومن ناحية أخرى، تشير التجارب السابقة إلى أن توقعات الدين غالبا ما تبخس تقدير النتائج والمخاطر الفعلية بهامش كبير. فنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الفعلية لخمس سنوات قادمة يمكن أن تتجاوز التوقعات بمقدار ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، حسب تقدير الصندوق.

إن التخوف حاليا هو أن يشجع بدء تراجع سعر الفائدة عالميا الدول على مواصلة الاستدانة، مما قدر يرفع الدين العام العالمي ليبلغ ١١٥% من إجمالي الناتج المحلي في غضون ثلاث سنوات -أي أعلى بنحو ٢٠ نقطة مئوية من التوقعات الحالية. وقد يشجع على ذلك عدة أسباب هي: النمو الأضعف، وأوضاع التمويل الأكثر تشديدا، وعدم تحقيق مستهدفات المالية العامة، ووجود قدر أكبر من عدم اليقين الاقتصادي.

وفي مقابل هذه التوقعات، فإن الجهود المبذولة حاليا على مستوى المالية العامة واحتواء الدين العام هي أقل من المطلوب بكثير، حيث تظهر تحليلات الصندوق أنه لو أن عمليات التصحيح المالي الحالية – التي تبلغ في المتوسط نسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي، سوف يتم الاستمرار في تنفيذها على مدار السنوات الست القادمة بحلول عام ٢٠٢٩ - حتى وإن نُفذَت بالكامل، فلن تكون كافية لتحقيق استقرار الدين أو خفضه بدرجة كبيرة. لذلك لا بد من تطبيق سياسا تشددية تراكمية في الانفاق بنسبة ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي على مدى الفترة نفسها لضمان ارتفاع احتمال تحقيق استقرار الدين. وفي بلدان لا يُتوقع استقرار الدين فيها، مثل الصين والولايات المتحدة، يكون الجهد المطلوب أكبر بكثير. إلا أن هذين الاقتصادين الأكبر في العالم لديهما مجموعة من خيارات السياسات أكثر ثراءً بكثير مما لدى البلدان الأخرى.

من شأن عمليات التصحيح المالي الكبيرة هذه، إن لم يتم تفحص نتائجها بدقة، أن تنطوي على خسائر كبيرة في الناتج المحلي بسبب تراجع الطلب الكلي، ويمكن أن تلحق الضرر بالفئات الضعيفة وتؤدي إلى زيادة عدم المساواة. ومن ثم، يتعين وضع تصميم دقيق لتخفيف حدة تكاليف هذه العمليات وكسب الدعم الشعبي للتصحيح المالي المطلوب.

ويكون اختيار تدابير المالية العامة مهما لأن الآثار ليست متشابهة وتنطوي على تفضيلات نسبية بينها. فعلى سبيل المثال، تسبب تخفيضات الاستثمار العام أكبر خسائر للناتج وتضر بآفاق النمو على المدى الطويل، في حين يضر تخفيض المساعدات الاجتماعية الأسر الضعيفة ويوسع هوة عدم المساواة.

لذلك، تبرز الحاجة إلى مزيج يتسم بالحكمة لتدابير المالية العامة تركز على الناس والنمو، وسيتباين هذا المزيج عبر البلدان. وينبغي للاقتصادات المتقدمة المضي قدما في إصلاح نظام المستحقات، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وزيادة الإيرادات من خلال الضرائب في القطاعات منخفضة الضرائب. بينما تتمتع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بإمكانات أكبر لتعبئة الإيرادات الضريبية -عن طريق توسيع الأوعية الضريبية وتعزيز قدرات إدارة الإيرادات -مع تقوية شبكات الأمان الاجتماعية وحماية الاستثمار العام من أجل دعم النمو على المدى الطويل.

تغطية إصدارات أذونات الخزانة الحكومية لـ«١٢ شهرا»

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم ١٢٢ (ISIN BH٠٠٠٢D٢٢DT٦) من أذونات الخزانة الحكومية الشهرية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

تبلغ قيمة هذا الإصدار ١٠٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق ١٢ شهراً تبدأ في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، كما بلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات ٥,٣٩% مقارنة بسعر الفائدة ٥,٤٢% للإصدار السابق بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤.

وقد بلغ معدل سعر الخصم ٩٤,٨٣٠% وتم قبول أقل سعر للمشاركة بواقع ٩٤,٧٥٤% علماً أنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة ١٩٦%. كما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزانة مع هذا الإصدار ما قيمته ٢,١١٠ مليار دينار بحريني.

المجلس العام للبنوك يعقد محاضرة حول دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي

عقد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المحاضرة العامة الثانية بعنوان: «توجهات المستقبل: دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي» بالتعاون مع جامعة البحرين، حيث ركزت المحاضرة على الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي، وشهدت حضور ما يقرب من ١٠٠ طالب وطالبة من مختلف التخصصات ذات العلاقة.

قدّم المحاضرة الدكتور محمد بلال، مدير المشاريع بالمجلس العام، والسيد رشيد الطائع، مدير تطوير الأعمال بالمجلس العام، حيث تم تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في تشكيل مستقبل القطاع المالي، مع عرض أبرز الفرص الواعدة والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وسبل التكيف معها لتحقيق النمو المستدام.

وخلال المحاضرة، تمت مناقشة دور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في تعزيز الكفاءة، ودعم الشمول المالي، وتشجيع الابتكار في قطاع التمويل الإسلامي، مع التركيز على مجموعة من القضايا الهامة مثل الأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. وأكد المتحدثون ضرورة تبني هذه التقنيات بشكل مدروس لضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على التكيف مع التحديات المستمرة، مع الحفاظ على المرونة والمبادئ الأخلاقية في ظل التغيرات السريعة في القطاع المالي العالمي.

تأتي هذه المحاضرة في إطار الجهود المستمرة لتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة المالية الإسلامية. ويواصل المجلس العام وجامعة البحرين التزامهما بتطوير المهارات وتمكين المهنيين في مجال التمويل الإسلامي، استعداداً للتكيف مع التحولات المستقبلية في هذا القطاع المتطور.

خبراء عالميون يناقشون فرص الأجيال القادمة وأساليب وأدوات استشراف المستقبل

انطلقت أمس في متحف المستقبل فعاليات اليوم الأول من منتدى دبي للمستقبل ٢٠٢٤، أكبر تجمع عالمي لخبراء ومصممي المستقبل ومؤسساته الدولية من حوالي ١٠٠ دولة، بمشاركة أكثر من ١٥٠ متحدثاً من دولة الإمارات والعالم، وحضور أكثر من ٢٥٠٠ من المتخصصين في القطاعات المستقبلية الحيوية و١٠٠ مؤسسة ومنظمة دولية متخصصة في المستقبل.

وألقى خلفان جمعة بلهول الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للمستقبل الكلمة الافتتاحية للمنتدى، أكد خلالها أهمية التخطيط للمستقبل والاستفادة المشتركة من فرصه، مؤكداً أن عجلة التقدم الإنساني، التي اخترعتها المجتمعات الزراعية الأولى في هذه المنطقة، تدور اليوم بأسرع مما كانت عليه في أي مرحلة تاريخية سابقة، ويجب استباق تحولاتها والاستعداد بأعلى جاهزية لتفعيل إمكاناتها.

وعقب الكلمة الافتتاحية للمنتدى ناقشت جلسة حوارية رئيسية بعنوان «من الفضاء إلى المحيط: الشغف باستكشاف الكون» بمشاركة سارة صبري، أول رائدة فضاء عربية وإفريقية، والبروفيسور أسامة الخطيب، خبير الروبوتات ومبتكر روبوت استكشاف أعماق البحار «أوشن وان كيه»، وسعاد الحارثي، خبيرة استكشاف الطبيعة في ناشونال جيوغرافيك، فرص المستقبل في مجال استكشاف الفضاء والمحيطات والطبيعة ككل.

وقالت سارة صبري، أول رائدة فضاء عربية وإفريقية، إن تصميم المستقبل هو عملية تشاركية عابرة للتخصصات تعود فوائدها على الجميع، مشيرة إلى مبادرة تعمل من خلالها لتمكين الجيل القادم من الباحثين في مجالات استكشاف الفضاء إقليمياً وعالمياً، وهي تضم حالياً ٣٠٠ عضو و٦٠ جنسية من المنطقة العربية والقارة الإفريقية والعالم.

بدورها، قالت سعاد الحارثي إن المهم في استكشاف المستقبل هو الإيمان بالقدرات والإمكانات والعمل الجاد والاجتهاد، بالإضافة إلى التركيز على الشمول والعمل المشترك مع الجميع من أجل تحقيق غايات إنسانية عليا كحماية مستقبل البيئة وصون موائل الطبيعة على مستوى الكوكب. من جهته، قال البروفيسور أسامة الخطيب إن تصميم المستقبل يكون أسرع بتحقيق تكافؤ الفرص وتمكين مختلف الفئات من المساهمة في استكشاف فرصه، مؤكداً أهمية تكامل عمل الروبوتات والبشر، لا التنافس بينها، لافتاً إلى أن الروبوتات العاملة في المحيطات تدخل أيضاً حالياً في قطاع الفضاء، مشيراً إلى برنامج مشترك من هذا المستوى مع الوكالة الأوروبية للفضاء.

وبحثت جلسة «الوقت ما قيمته؟» مفهوم المستقبل في البعد الزمني للحضارة البشرية، وذلك بمشاركة كل من آن بيت هوفيند رئيسة صندوق مكتبة المستقبل، والبروفيسور جوناثان كيتس خبير الفلسفة التجريبية، وأدارها الدكتور باتريك نواك المدير التنفيذي للاستشراف وتخيّل المستقبل في مؤسسة دبي للمستقبل.

وشهدت فعاليات «منتدى دبي للمستقبل ٢٠٢٤» إعلان الفائزين بمسابقة «أصداء المستقبل» التي أطلقتها مؤسسة دبي للمستقبل في وقت سابق هذا العام، لإتاحة الفرصة لمحبي قصص الخيال العلمي من جميع أنحاء العالم لإبراز قدراتهم ومهاراتهم في سرد قصص قصيرة وإبداعية وأصلية بنمط الخيال العلمي.

وشملت قائمة الفائزين بالمسابقة محمد أبو هواش من قطر، وزينب أحمد من الإمارات العربية المتحدة، وكيليان ماكدونالد من المملكة المتحدة. وتم نشر أفضل ١٠ قصص إبداعية على الموقع الإلكتروني لمؤسسة دبي للمستقبل. وتم تقييم قصص الخيال العلمي المشاركة في مسابقة «أصداء المستقبل» من قبل لجنة تحكيم تضم كلاً من كاتب الخيال العلمي أشرف فقيه، والمؤلف الشاب الحائز جوائز دولية سوي ديفيز، والقيّم الأول على متحف العلوم في لندن جلين مورجان. وتضمنت شروط المشاركة في هذه المسابقة العالمية أن يكون الكاتب فوق الثامنة عشرة من العمر، وألا يتجاوز عدد كلمات القصة القصيرة ٢٥٠٠ كلمة، وأن تكون القصة جديدة بالكامل ولا تتضمن اقتباسات من منشورات سابقة أو قصص لمؤلفين آخرين أو محتوى تم توليده باستخدام الذكاء الاصطناعي.

«جهاز الإيرادات» ينفذ ١٦٨ زيارة تفتيشية خلال أكتوبر

قام الجهاز الوطني للإيرادات بتنفيذ ١٦٨ زيارة تفتيشية في الأسواق المحلية بمختلف محافظات مملكة البحرين خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤، وذلك انطلاقا من حرصه الدائم على التأكد من الالتزام بكافة الأنظمة والتشريعات لتعزيز التطبيق السليم للقيمة المضافة والانتقائية بما في ذلك نظام الطوابع الرقمية، حيث يسعى الجهاز لضبط ورقابة الأسواق عبر توفير أعلى مستويات حماية حقوق المستهلكين ومكافحة التهرب من القيمة المضافة والانتقائية، إلى جانب نشر الوعي اللازم بالآليات الواجب اتباعها، وتحقيق أقصى مراحل الامتثال.

وأشار الجهاز إلى أن الرقابة الفعالة للأسواق أسهمت في الكشف عن بعض المنشآت المخالفة للقوانين المعمول بها فيما يخص القيمة المضافة، حيث تم رصد ٤٠ مخالفة استوجبت فرض غرامات إدارية، وقد تضمنت عدم الالتزام بالشروط والإجراءات الخاصة بإصدار فواتير القيمة المضافة، وعرض أسعار السلع أو الخدمات غير شاملة القيمة المضافة، بالإضافة إلى عدم عرض شهادة القيمة المضافة في مكان ظاهر.

كما تم رصد بعض الحالات التي تعدّ شبهات تهرب من الانتقائية، والتي يقوم الجهاز باتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، والتي قد تصل عقوبتها إلى الحبس مدة سنة وغرامة تعادل ضعف الانتقائية المتهرب منها.

ونوه الجهاز الوطني للإيرادات إلى أن النجاح التام للجهود القائمة من خلال الحملات التفتيشية يتحقق من خلال تعاون كل من أصحاب الأعمال والمستهلكين لتحقيق أعلى معايير الامتثال.

وشدد الجهاز على دعوة كافة المعنيين إلى الإبلاغ عن أية مخالفة أو تجاوز لقانون القيمة المضافة أو الانتقائية عبر التواصل مع أحد المختصين في مركز الاتصال على الرقم ٨٠٠٠٨٠٠١ على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع، أو من خلال النظام الوطني للمقترحات والشكاوى (تواصل).